|  |  |
| --- | --- |
| **بند جدول الأعمال: PL 2** | **الوثيقة C23/89-A** |
|  | **27 يونيو 2023** |
|  | **الأصل: بالروسية** |
|  |  |
| مساهمة مقدمة من الاتحاد الروسي |
| مقترح لمناقشته في فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet)، التحديات التي تواجه نظام إدارة الإنترنت وإعداد التوصيات لمنع تجزئة الإنترنت |
| **الغرض** تقترح إدارة الاتحاد الروسي أن يقوم المجلس، في ضوء أحكام القرار 101 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن ضرورة التشجيع على زيادة مشاركة الدول الأعضاء في إدارة الإنترنت بهدف تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع العالمي، بالنظر في مشكلة تجزئة الإنترنت نتيجة للإجراءات التنظيمية غير المنسقة المتعلقة ببعض جوانب الإنترنت. وتقترح أيضاً أن ينظر المجلس، من خلال فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet)، في خطوات لتنسيق هذه الإجراءات من أجل منع التجزئة السياسية النهائية للإنترنت وتحول الشبكة العالمية إلى سلسلة من الأجزاء الوطنية غير المترابطة، ولتعزيز تدويل نظام إدارة الإنترنت. **الإجراء المطلوب من المجلس**يُدعى المجلس إلى **النظر في المقترحات** الواردة في هذه المساهمة و**اعتماد ما يلزم من تدابير**.\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع**اللجنة العالمية المعنية باستقرار الفضاء السيبراني "تحديد الشبكة العمومية التي ينطبق عليها المعيار" |

# 1 عام

لا غنى عن بناء الثقة الرقمية وضمان الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا كنا نرغب في العمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة في عالم مفتت بشكل كبير.

بادئ ذي بدء، من المهم الإحاطة بالأهمية الكبيرة التي اكتسبتها عملية تنمية الخدمات القائمة على الإنترنت في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبشرية جمعاء، وكذلك لفرادى البلدان. ففي هذه العملية، أصبح تشغيل ميدان الإنترنت الوطني وتوصيله ودمجه بشكل يتسم بالاعتمادية مع الشبكة العالمية وظيفة حيوية لكل بلد ولكل اقتصاد ولكل شعب. وفي هذا الصدد، تنفذ الدول بنشاط برامج لتنظيم الجوانب المختلفة المتعلقة بالإنترنت في حدود ولايتها القضائية، ولكنها تلجأ في كثير من الحالات إلى مبدأ تجاوز الحدود الإقليمية في تطبيق مثل هذا التنظيم.

ومع ذلك، لا يوجد منتدى للحوار العملي بين الحكومات لمناقشة إمكانية تنسيق الإجراءات الحكومية لتنظيم الإنترنت والتهديدات المحتملة لسلامة الشبكة واعتماديتها، ولمنع التفتت التنظيمي.

وكان الاتحاد الروسي قد أعرب مراراً وتكراراً، في محافل دولية مختلفة، عن قلقه إزاء عدم وجود ضمانات موثوقة لتنمية الإنترنت وأمنها. ولا توجد حالياً أدوات قانونية وتنظيمية دولية لضمان سلامة وأمن الشبكة العمومية للإنترنت[[1]](#footnote-1)؛ ولكن بدون مثل هذه الوثائق الأساسية، من المستحيل تأمين التنمية الإنتاجية طويلة المدى للإنترنت وخدماتها في شتى أنحاء العالم. ولا يوجد حوار بين الحكومات بشأن القضايا المتعلقة بتنسيق تنظيم الإنترنت. وبالنظر إلى أحكام القرار 101 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، فيما يتعلق بالتشجيع على زيادة مشاركة الدول الأعضاء في إدارة الإنترنت وضرورة مواصلة تنفيذ أنشطة تعاونية تتصل بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، سيكون من المفيد تنظيم مثل هذا الحوار في إطار الاتحاد.

من الواضح أن الوقت قد حان لإنشاء آليات دولية، على أساس مبادئ برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات لعام 2005، لتنسيق الأنشطة التنظيمية بين الدول الأعضاء لضمان نزاهة ومرونة واستقرار الشبكة العمومية للإنترنت، ضمن إطار تقوم فيه فرادى الدول ببناء أجزاء ذات سيادة من شبكة الإنترنت.

# 2 الأساس المنطقي

قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإضفاء الطابع المؤسسي على آليات إدارة الإنترنت في منتصف التسعينيات. وكان ذلك مناسباً نظراً لحجم وأهمية الإنترنت في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين، تضاعف حجم ودرجة انتشار خدمات الإنترنت في جميع مجالات الحياة - إدارة الدولة، والاقتصاد، والحياة اليومية - عدة مرات، لكن مبادئ وآليات إدارة الشبكة العالمية لم تتغير بشكل كبير. ويؤدي ذلك إلى تفاقم تفتت الإنترنت حيث أصبحت الدول أكثر نشاطاً في تنظيمها للإنترنت.

تمثل برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات لعام 2005 في خطوة مهمة نحو تطوير نظام دولي لإدارة الإنترنت وتدويلها. وكانت هذه الوثيقة بمثابة إعلان توافقي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS). وتضمنت دعوة إلى دعم استقرار وأمن الإنترنت كمرفق عالمي ولضمان الشرعية المطلوبة لإدارتها، على أساس **المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة**، من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، في إطار أدوار ومسؤوليات كل منها.

لكن في الواقع، ظل دور الدول في الإدارة الدولية للإنترنت دوراً ثانوياً، ولم تُنفذ بالمرة مناهج ومبادئ برنامج عمل تونس بشكل كامل. وقد أثبتت التجربة أن هذا كان خطأً جوهرياً.

وفي ظل عدم وجود حوار دولي بناء بين الدول بشأن إدارة الإنترنت واعتماد الوثائق القانونية الدولية في الوقت المناسب، تجري عمليات تنظيم الإنترنت على المستوى الوطني، حيث تتسم بطابع متباين وغير منسق وتتقدم بدرجات متفاوتة من العمق والسرعة.

ومع الأخذ في الاعتبار القرار 102 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين، والذي يتعلق بضرورة قيام الحكومات بوضع السياسة العامة الدولية للإنترنت بالتشاور مع أصحاب المصلحة كافة، وبالنظر أيضاً في أحكام القرار 1305 الصادر عن مجلس الاتحاد بشأن دور الفريق المكرس في تحديد قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت، والتي تتضمن قضايا استمرارية الإنترنت واستدامتها وقوتها في قائمة القضايا المقابلة لولاية الاتحاد المقرر مناقشتها في فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet)، فقد يبدو من المناسب تنظيم مثل هذا الحوار في إطار الفريق CWG-Internet.

وفي الوقت نفسه، ومع الاعتراف بأن لكل دولة الحق السيادي في تنظيم قطاعها الوطني من شبكة الإنترنت، فمن دواعي القلق بشكل خاص عدم تنسيق هذا التنظيم على الصعيد الدولي. ولقد أصبح من الواضح أن التفتت التنظيمي المستمر للإنترنت سيؤدي إلى فصلها النهائي وفقدان التوصيلية السلسة.

وعلى خلفية التوترات الدولية المتزايدة، والتأكيد على "السيادة الرقمية"، والزيادة الكبيرة في احتمالات قيام المجرمين السيبرانيين بمهاجمة البنية التحتية العالمية، سيتعين على الدول أن تتدخل ضد الانتهاكات بصفتها ضامنة لاستقرار ونزاهة الشبكة العمومية للإنترنت.

والسبيل الوحيد المحتمل للحفاظ على الإنترنت كشبكة واحدة وبناء الثقة والأمن في الميدان الرقمي بين جميع أصحاب المصلحة هو احترام مبادئ المساواة واحترام السيادة في المجتمع الدولي.

ونحن نشاطر الأمين العام للأمم المتحدة وجهة نظره بأن الحكومات تظل في صميم التعاون الرقمي، ونرى أن الحلول لقضايا السياسة العامة الدولية في هذا المجال، كما هو الحال في المجالات الأخرى، ينبغي أن تتخذها الدول، قبل كل شيء، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وقرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وعلى أساس مبادئ برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات لعام 2005.

نحن نرى أن من المهم والضروري مناقشة قضايا التشغيل الآمن للإنترنت وتنميتها تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد، وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبالنظر إلى نطاق مسؤولية الاتحاد وكفاءة المتخصصين لديه، فمن المنطقي أنه ينبغي أن يتم النظر في التحديات القانونية القطاعية في مجال الإنترنت/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل هذه المنظمة الدولية، سواء في اللوائح الحالية أو في اللوائح الدولية المستقبلية المرتبطة باستخدام تكنولوجيات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة القائمة على الإنترنت.

# 3 المقترح

استناداً إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، تقترح إدارة الاتحاد الروسي أن يقوم المجلس بما يلي:

1) تكليف الفريق CWG-Internet بتنظيم مناقشات للقضايا المتعلقة بجوانب تنظيم الدول الأعضاء في الاتحاد لجوانب الإنترنت المتعلقة بعناصر البنية التحتية الحرجة/الشبكة العمومية على المستويين الوطني والدولي على النحو التالي:

• تنظيم نقاش واسع مع الدول الأعضاء بشأن الممارسات الحالية والمخطط لها فيما يتعلق بتنظيم تلك الجوانب من الإنترنت التي تتعلق بعناصر البنية التحتية الحرجة/الشبكة العمومية؛

• دعوة الإدارات إلى عرض ممارساتها الحالية للتنظيم التشريعي وخطط تطوير مثل هذا التنظيم لعناصر البنية التحتية الحرجة/الشبكة العمومية؛

• تحديد الجوانب الرئيسية لتجزئة الإنترنت التي تمس عناصر البنية التحتية الحرجة/الشبكة العمومية؛

• تقديم مقترحات/توصيات، إذا لزم الأمر، إلى المجلس بشأن دور الدول في عملية تنظيم الجوانب التي تتعلق بعناصر البنية التحتية الحرجة/الشبكة العمومية وآليات تنسيق هذا النشاط لمنع تجزئة الإنترنت؛

2) دعوة الدول الأعضاء إلى عرض آرائها بشأن إعداد الصكوك القانونية الدولية التي يمكن استخدامها لمواجهة التحديات والتصدي للمخاطر الموجودة حالياً في نظام إدارة البنية التحتية الحرجة للإنترنت وضمان سلامة وقوة وأمن الشبكة العمومية للإنترنت العالمية، وإعداد توصيات، إذا لزم الأمر، لهذا الغرض للمجلس.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. يرد تعريف مصطلح "الشبكة العمومية" في [ورقة](https://hcss.nl/wp-content/uploads/2022/08/Definition-of-the-Public-Core-of-the-Internet.pdf) صادرة عن اللجنة العالمية المعنية باستقرار الفضاء السيبراني (GCSC) بعنوان "تحديد الشبكة العمومية التي ينطبق عليها المعيار". [↑](#footnote-ref-1)